حـــــوار

الحكومة تشكو دائما من صحف المعارضة وتعتبر ان بعض ما ينشر فيها يتجاوز حدود النقد البناء .

ومهما يكن من امر هذا الاتهام - ومدى صحته - فان ما يلفت النظر ان الحكومة لا تشعر بنفس الحساسية مما يكتب فى الصحف « القومية » ويتجاوز بكثير حدود العمل الصحفى ، وحق ابداء الراى .. ويتعدى ذلك كله ليصل الى التدخل السافر فى عمل الجهاز الادارى ، والمصادرة على سلطته التقديرية .

ومع أن بعض العاملين فى الصحف « القومية » يعتبرون هذا التدخل حقا لهم ، ويمارسون من خلاله نوعا من الارهاب الفكرى ضد بعض الاجهزة الحكومية أو مؤسسات القطاع العام ، فان الحكومة تعتبر ذلك امرا طبيعيا لا يسأل عنه أصحابه ، لكنها - أى الحكومة - تنفعل وتغضب اذا نشرت صحف المعارضة نقدا موضوعيا يتعلق بسياسات عامة ، أو يكشف عن انحرافات خطيرة تمس المال العام .. !!

من ذلك مثلا ، ان أحد الكتاب فى جريدة الجمهورية - وهى صحيفة قومية - يتدخل اسبوعيا فى صميم العمل الادارى لاحدى مؤسسات القطاع العام ، وهى مؤسسة مصر للطيران ، لينتقد انظمتها ولوائحها ، الى حد القول بما نصه :

« من هنا .. اقول .. ان المسألة تحتاج الى هزة شاملة ، وتعديلات جوهرية .. حتى ولو تعارضت مع العاملين بالشركة !! »

فالسيد الصحفى « القومى » يعلم من أمور العمل التنفيذى وانظمته أكثر مما يعلم المتخصصون فيه ، لذلك فانه يطالب بتعديل اللوائح الموضوعة فى مؤتمرات دولية - حتى ولو تعارض ذلك مع العاملين بالشركة - ويظن بسذاجة غريبة أن وقوفه بباب مطار القاهرة لبضع سنوات يجعله خبيرا فى شئون الطيران وانظمته الدولية .. !!

وكلنا نعلم انه من المبادىء المستقرة فى علم القانون ، أن القضاء الادارى ذاته - الذى يملك الرقابة على أعمال الادارة - لا يستطيع أن يمد رقابته الى مدى « ملاءمة » القرارات الادارية ، وانما تقف سلطته عند حد مراقبة « مشروعية » هذه القرارات .. أى مدى مخالفتها أو اتفاقها مع القانون .

بمعنى أن القضاء الادارى - ذاته - يحترم السلطة التقديرية للادارة ولا يتدخل فيها ، فى حين ينتهك كتاب الصحف « القومية » هذه السلطة دون أن تغضب منهم الحكومة أو تشكو .. !!

ولو حاولت الدولة - من خلال أجهزتها الكثيرة والقادرة - أن تعرف دوافع هذا الصحفى « القومى » وراء حملته على مصر للطيران بالذات ، لعلمت بكل اليقين أن هذه الدوافع تستهدف مصلحة شخصية ، ثابتة بالمستندات .. وبالتذاكر المجانية .. !!

ومع ذلك تتقبل الحكومة من « كتابها » كل أنواع النقد ، حتى ولو كان من نتيجته الاضرار بالمصلحة العامة ، والحد من سلطة الجهات الادارية فى اتخاذ القرار وفق ظروف « الملاءمة » ونظرية انتظام سير المرفق العام ، التى يعرفها المتخصصون فى القانون ، لكنها - أى الحكومة - لا تقبل من كتاب المعارضة أن ينقدوا السياسات .. أو يكشفوا الانحرافات .. !!

ولك الله .. يامصر ..

أحمد طلعت